11.12.2025

بيان المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي

شارك متحدثون ومشاركون من 19 دولة عبر 5 قارات مختلفة في **"المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي"** الذي عُقد بنجاح في الفترة من 6 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2025.
بصفتنا سياسيين وأكاديميين ومدافعين عن حقوق الإنسان وممثلين برلمانيين خدموا في مناصب مختلفة في بلدان متعددة، فإننا نشعر بعمق بالألم والخسائر والدمار الناجم عن الصراع الذي استمر في تركيا منذ أكثر من أربعين عامًا. ونؤمن بأنه من أجل عدم تكرار هذه المعاناة، يجب أن تتوقف الاسلحة بشكل كامل، ويجب بناء سلام دائم من خلال عقد اجتماعي ديمقراطي.

في هذه الفترة في تركيا، حيث يواجه الشعب الكردي القمع والإقصاء والتمييز، نعتبر العملية التي بدأت بقيادة السيد أوجلان فرصة مهمة لشعوب تركيا. ومع ذلك، نؤكد أيضًا على الأهمية الحيوية لتنفيذ هذه العملية بطريقة أكثر شمولاً وبناءة وموجهة نحو النتائج.

وفي وقت تتصاعد فيه الميول الاستبدادية والفاشية عالميًا، تحتاج المجتمعات إلى قيادات قادرة على توجيهها نحو السلام. وقد أظهر السيد أوجلان للرأي العام الدولي - عمليًا وفكريًا - أنه يمكنه توفير القيادة من أجل سلام دائم في مواجهة تصاعد العنف في تركيا والشرق الأوسط. لهذا السبب، لا نرى عبد الله أوجلان ممثلاً للشعب الكردي فحسب، بل نراه أيضًا فاعلاً مهمًا للسلام والتحول الديمقراطي والتعددية في تركيا والشرق الأوسط.

تشكل عملية السلام التي بدأها السيد أوجلان في 27 شباط/فبراير 2025 فرصة تاريخية للوقف الكامل للصراع. إن قرار حزب العمال الكردستاني (PKK) بإنهاء كفاحه المسلح وحل نفسه هو خطوة شجاعة وتاريخية اتخذت من أجل السلام. وتمثل هذه الخطوة فرصة كبيرة لإنهاء الصراع وعدم الاستقرار الذي طال أمده في المنطقة.

إن الاختتام الناجح لهذه العملية نحو سلام دائم في تركيا - وسط تزايد النزاعات في جميع أنحاء العالم - لديه القدرة على توجيه ليس فقط الأكراد وشعوب تركيا، بل أيضًا الشرق الأوسط والعالم.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات التي انبثقت عن المناقشات التي جرت خلال المؤتمر الذي استمر يومين هي كما يلي:

1. نرفض جميع أشكال العنف والكفاح المسلح، مؤكدين أن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار والتفاوض. ونسلط الضوء على أنه، وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، يجب أن تتخذ النساء دورًا أكثر فاعلية في مفاوضات السلام وفي عمليات حل النزاعات والحلول السياسية.
2. نؤكد على الحاجة الملحة للتحول القانوني كجزء من جهود حل النزاعات في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، تحتاج تركيا إلى عقد اجتماعي جديد وديمقراطي يشمل جميع الشعوب والمعتقدات والهويات على أساس المواطنة المتساوية. إن العقد الاجتماعي الذي يُبنى دون استبعاد أي شريحة من المجتمع سيقضي تمامًا على دوافع العنف في تركيا.
3. كما أظهرت التجارب في جنوب إفريقيا، وأيرلندا، وإقليم الباسك، وكتالونيا خلال المؤتمر، يجب اتخاذ خطوات لاستبدال المفاهيم الجامدة والمركزية التي تؤدي إلى الصراع بمقاربات تدمج المجتمع وتقضي على العنف. وفي تركيا، يجب مناقشة أساليب الإدارة المحلية واللامركزية على الصعيدين السياسي والمجتمعي. وضمن هذه المناقشات، يجب إصدار قوانين تعزز الإدارات المحلية في تركيا.
4. إلى أن يتحقق "الحق في الأمل" (Right to Hope)، نعتقد أنه يجب إتاحة الوصول إلى العمل الفكري لأوجلان وتمكين الاتصال به من قبل الأكاديميين والمثقفين. ويجب أن تتوقف جزيرة إمرالي عن كونها رمزًا للعزلة وبدلاً من ذلك تصبح بوابة للسلام ومستقبل حر لتركيا. وفي نهاية المطاف، يجب رفع جميع شروط العزلة المفروضة في إمرالي بالكامل. وفي نهاية المطاف، وكما ورد في حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإننا نعتبر الترتيبات القانونية التي تعترف بالحق في الأمل وتمكن من إطلاق سراح أوجلان مطلبًا لسلام مشرف.

5. ندعو إلى إنشاء آليات للمواجهة الاجتماعية والبحث عن الحقيقة والمصالحة مع المجتمع. نرى أن الدور التاريخي للجنة التي تم تشكيلها في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا (TBMM) مهم؛ وندعو أيضًا إلى إنشاء **"لجنة السلام الاجتماعي وتركيا الديمقراطية."**
6. نقترح تنظيم **"مؤتمر السلام والدمقرطة"** على المستوى الوطني في عام 2026، والذي سيجمع شرائح مختلفة من تركيا.
7. نرى هذا المؤتمر كخطوة أولى نحو **المنتدى الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي**، الذي سيعقد سنويًا، ونعتقد بضرورة استمرار هذا العمل.

إلى جانب هذه الاستنتاجات، نلاحظ المقاربة الإيجابية للبرلمان الأوروبي، ومع ذلك، نعتقد أن الاتحاد الأوروبي ككل يجب أن يضطلع بدور أكثر فاعلية وبناءة. ونذكّر بأن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يساهم في عملية السلام كوسيط أو ضامن - عند الضرورة وإذا وافقت الأطراف على ذلك.

فيما يتعلق بمستقبل السلام والتحول الديمقراطي في تركيا، فإن ضمان حرية جميع السجناء السياسيين - وفي مقدمتهم عبد الله أوجلان وقضية كوباني - في الإطار الذي يتطلبه قانون السلام، ليس مسألة تفضل أو اختيار، بل هو ضرورة تاريخية وقانونية. إن العزلة الشديدة المفروضة لأكثر من ستة وعشرين عامًا تتعارض بوضوح مع القانونين الوطني والدولي. وندعو تركيا إلى العمل وفقًا لالتزاماتها بموجب حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

نحن نعتبر هذا الإعلان خطوة تاريخية تم اتخاذها على طريق السلام الدائم وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بمسؤولياتها. ونحن مصممون على متابعة تقدم العملية والحفاظ على أملنا في الانتقال إلى مجتمع ديمقراطي وشامل.

المشاركون الدوليون في "المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي"